وظائف الرأي العام وأهدافه:

وظائف الرأي العام:

يقصد بوظيفة الرأي العام هي ما يمليه الرأي العام من مقاصد وأهداف أو برامج و تفضيلات حيث تحدد المهام المنوطة بالرأي العام في المجالين التاليين:

١- وظائف الرأي العام في المجال السياسي:

يعد الرأي العام إحدى القوى السياسية الفعالة داخل الوجود السياسي من خلال تحديد طبيعة الممارسات السياسية:

أ- التأثير على القرار السياسي: من خلال اعتماد مبدأ الديمقراطية التي تعني سلطة الشعب لذلك فإنه من المفترض أن القرارات الهامة في الدولة تنبني على الرأي العام وبالتالي يدفع سلطات الدولة الى التأني في قراراتها عند تنفيذها خصوصاً اذا كانت تلك القرارات غير منصفة أو غير ملائمة.

ب- التأثير على الانتخابات: تسمح عمليات الانتخابات باختيار القيادات السياسية في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام ويمارسون السلطة في إطار الحدود التي يرسمها ويتقبلها الرأي العام.

ت - التأثير على الحكم: من خلال رسم الخطط والمشاريع السياسية للقادة السياسيين.

ث - إنجاح خطط الدولة:

انجاح خطط الدولة المتعلقة بالتنمية الشاملة: فيعمل الرأي العام على انجاح خطط الدولة المتعلقة بالتنمية الشاملة ويقوم بدور في احباطها اذا لم تتمكن الدولة من اقناع الرأي العام بتوجهاتها ولهذا تسعى الحكومات بأساليب مختلفة الى دعوة الناس الى المشاركة والمساهمة في وضع هذه الخطط وتنفيذها، فنجاح الدول يعتمد اعتماداً كبيراً على قدرتها في صنع رأي عام مساهم ومشارك ومتفهم.

حيث يعمل الرأي العام على إنجاح خطط الدولة في التنمية الشاملة كما يقوم بدور في إحباطها إذا لم تتمكن من إقناعه بتوجهاتها لذا تسعى الدولة إلى دعوة الناس للمشاركة في الوضع هذه الخطط وتنفيذها إذ أن نجاحها يعتمد وبشكل كبير في خلق رأي عام مساهم ومتفاهم ومشارك معها.

ج- تحديد ملامح السياسة الخارجية : حيث أن له دور هام في هذا ،من خلال الضغوط التي يمارسها على الحكومة، حيث أن الجهة التي تضع السياسة الخارجية لابد والى حدود معينة أن تأخذ في اعتبارها رغبة الشعب أو على الأقل تقدير ما يمكن تقبله.

ح- التحديث السياسي: أي التنمية السياسية من خلال تطوير الهيكل المؤسسي والآلية اللازمة والقادرة على استيعاب التقاليد الجديدة التي تخلقها حركة التغير الاجتماعي حيث يساهم الرأي العام في التعجيل بهذه العملية.

خ- إصدار القوانين والتصديق عليها:

ويعني ذلك أنه عند صدور أو سن القوانين يشترط التمهيد لذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يتعرف الجمهور على مدى توافق هذه القوانين مع المصلحة العامة ،ويعتبر ذلك أمر ضروري لنجاح القوانين لأن الرأي العام أقوى من القوانين حتى إذا إنحرفت القوانين عن مسارها الصحيح وأهدافها فلا يكفي عند ذلك موافقة البرلمانات فقط على هذه القوانين بل يجب الرجوع في هذه الأحوال إلى الرأي العام.

حيث أن القوانين ماهي إلا تعبير عن رغبات الرأي العام وضمان للنظم الاجتماعية والمثل الأخلاقية التي يؤمن بها الجميع ويسعون إلى تحقيقها، وكذلك عندما تصدر السلطات قوانين جديدة فإنها تأخذ مكانها كموضوع يشغل الجماعة ويتكون حولها رأي عام مؤيد أو معارض لذلك من الضروري التمهيد لصدور القوانين بتهيئة الأذهان لها ومحاولة التأكد من وعي الرأي العام بفائدتها والغرض الحقيقي منها، كما حدث في مصر عام ١٩٧٧ عندما قررت الحكومة رفع الأسعار واضطرت بعد ذلك إلى خفضها إلى ما كانت عليه نتيجة لعصبية الرأي العام ،فهذا يؤكد على مدى قوته لإلغاء القوانين.

٢- الوظائف الاجتماعية للرأي العام:

أ_ وظيفة الرقابة الاجتماعية:

تتمثل في الرقابة على سلوك الأفراد بما يضمن عدم إختراقهم للعادات والتقاليد التي يتمسك بها الرأي العام. وتتمثل في المحافظة على العادات والتقاليد والقيم الموجودة في المجتمع وما يتضمنه هذا من المعارضة الظاهرة أو الكامنة لأي تصرف لا يتفق وعادات المجتمع لهذا يحرم الرأي العام القيام بأفعال تتنافى وأوامر الشرع وحرمات الناس ، بل ويفرض الرأي العام على الغرباء نفسه حينما يعيشون تحت مظلة هذا المجتمع. ومن خلال هذا يحافظ الرأي العام على المثل والقيم الأخلاقية في المجتمع فهو الذي يوجه تيار اللوم والتحفيز تارة والتكريم والتشريف تارة أخرى حسبما يكون المسلك متفقا عليه أو غير متفق عليه.

ب- تطوير الحياة الاجتماعية: حيث أن تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من الوظائف الرئيسية له والتي تظهر في قدرته على تغيير الآراء والأوضاع والأنشطة والتشريعات أو تعديلها أو علاج ما يحتاج منها إلى علاج وهو ما يحدث غالبا تحت ضغط الرأي العام.

كما يعتبر الرأي العام الدليل العملي لتقييم نشاطات الهيئات والمؤسسات في مدى نجاحها ونوعية الخدمة التي تقدمها. ولذلك فالهيئات بمختلف أنواعها الرياضية والتعليمية والعلمية ... تحتاج لرضاء الرأي العام ومساندته ليحافظ على وجودها وإلا فشلت برامجها وتوقفت عن العمل، بل لا تنجح من دون مساندته.

ت- التعبئة الاجتماعية : مثل إصدار القوانين التي تتطلب عرض الحقائق كاملة عليه، حيث أن إخفاءها يؤدي إلى الإضرار بالحكومة إذ يؤثر في قدرتها على التعبئة الاجتماعية لذلك فان القضاء على الشائعات من خلال سياسة عرض الحقائق يخلق تأييدا.

فالرأي العام يضع القوانين ويضع دساتير ويلغيها وهو يعبر عن رغبات الجمهور والرأي العام قوة كبيرة تصدر حكمها في الحال على السلوك الذي ينتهك حرمة المعايير الاجتماعية والاخلاق او التقاليد او القانون. مساندة الهيئات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية والتشكيلات السياسية وبدون هذه المساندة يتجمد نشاطها فكل هذه الهيئات او المؤسسات او الجمعيات او التشكيلات توضع دائما في امتحان امام الرأي العام وان كل هذه الجهات تعمل جاهدة على كسب الرأي العام.

الوظيفة الاقتصادية للراي العام:

اصبحت عملية صنع القرار الاقتصادي هي عملية جماعية لان صنع القرار يصاغ ويتابع ويتأثر بها، وبالتالي فأن المشاركة تصبح قائمة اذا ما اريد لها النجاح . وقد تأكد واقعياً ان القرارات الاقتصادية التي تصاغ وتتخذ بأسلوب جماعي تكون ادق وتحقق الاهداف المرسومة لها بما يتلائم مع المصلحة العامة وهناك امكانية لتنفيذها، لانها اكتسبت رضا الاغلبية والقائمين على تنفيذها اما القرارات الفردية فغالباً ما يتعثر تطبيقها لعدم قناعة ومشاركة الاغلبية بها.

لذلك على متخذي القرار السياسي والاقتصادي على المستوى الحكومي ان يعتمد اسلوب المشاركة الجماعية ذلك لان جميع القرارات تهم وتمس الجماهير بشكل مباشر فالقرار الاقتصادي يتمثل باختيار الاسلوب والطرق التي تدار من خلالها الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع واستخدامها بالاسلوب الامثل لان الموارد الاقتصادية لاي دولة هي من حق الافراد والشعب والمجتمع. وليس من حق السلطة فالافراد والشعب انتخبوا السلطة ومنحوها الثقة اللازمة لاستغلال هذه الموارد بما يحقق مصلحة المجتمع وبالتالي فأن هذه القرارات تهم الافراد والمجتمع اكثر من غيرهم ومن هنا تأتي ضرورة ومشاركة الافراد في اتخاذ القرار وذلك يتم بطرق عدة من بينها :

- ان يكون هناك مثلين منتخبين منهم في عملية صنع القرار .
- او يمكن ان يعتمد صانع القرار اسلوب الاستفتاء في اتخاذ القرار ولاسيما القرارات الاستراتيجية.
- او الركون الى رأي الشعب وذلك باقامة استطلاعات الرأي المناسبة التي توفر القاعدة الاساسية من المعلومات عن رأي المواطنين حول القرار او القانون اقتصادياً كان ام سياسياً.

اثر الرأي العام في عملية صنع القرار:

يختلف تأثير الرأي العام في عملية صنع القرار من نظام اقتصادي الى نظام اقتصادي اخر كما يختلف تأثيره خلال ايام الازمات والظروف الطارئة عن غيرها من الايام العادية وهكذا فأن لكل ظرف تأثيراً مناسباً يتلائم ويتناسب معها.

بهذا على مساعدة الراي العام في المناقشات العلنية والحرة وبمختلف الوسائل سواء اكان عن طريق وسائل الاعلام او في الندوات والاجتماعات العامة واستطلاعات الرأي وبذلك يصبح استعداد متخذي القرار لسماع الرأي العام والتفاعل مع الآراء المطلوب ايصالها والتأثير بها متاحاً .

اما في النظم الدكتاتورية حيث لا استجابة ولا مشاركة الا في اضيق الحدود تستخدم هذه النظم وسائل اتصال استخداماً دعائياً يهدف الى تشويه وتزوير الحقائق بقصد خلق رأي عام مساند وتكوين صورة غير حقيقية لدى الرأي العام لا تؤثر في موقف متخذي القرار.

ومن يتضح ان هناك عملية تفاعل ما بين السلطات صانعة القرار وبين الرأي العام رغم اختلافها من نظام لأخر وهذه العملية تنطوي على جانبين هما :

تأثير السلطة على الرأي العام بواسطة الدعاية من خلال امتلاكها لوسائل الاتصال بالجماهير ووسائل الاعلام فضلاً عن سعيها للتأثير عليه من خلال وسائل الاتصال التي تعود الى جهات غير جهات الدولة .

تأثير الرأي العام على السلطة حيث ان له في جميع بلدان العالم تقريباً تأثير في السياسيات الاقتصادية التي تطبقها الحكومة غير ان هذا التأثير يتباين من بلد لأخر حسب طبيعة النظام السياسي السائد .

كما يؤثر الرأي العام في عملية صنع القرار الاقتصادي من خلال التأثير في المسؤولين عن اتخاذ القرار في الحكومة بصورة مباشرة او غير مباشرة بواسطة الاحزاب والمستشارين وقادة الرأي والجمعيات ووسائل الاتصال المختلفة.